بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

==========

الحمد لله الذي لا رب غيره، ولا معبود سواه

==========

منذ أمد بعيد، والمغاربة يطالبون (حكومة الرباط) بانشاء (مجلس) للأمة المغربية، يمثل مختلف طبقات الشعب المغربي، لتباشر هذه (الامة) شؤون بلادها، وهو المقرر في أمة تريد أن تعيش بعيدة عن متاهات الفوضى وعدم الاستقرار.

ولكن (حكومة الرباط) كانت تقابل هذه المطالبة بالتسويف تارة، والسكوت تارة أخرى، وبالقمع والارهاب غالب الاحيان. وهكذا مرت الايام ومرت معها المراحل، الى أن فوجئ الشعب المغربي أخيرا بما ألقي عنه (الدستور)

ومن الغريب أن يأتي هذا الدستور الممسوه، والباطل من أساسه وبعد طول الانتظار، يأتي في شكل لا يستطيع الانسان أن يفهم منه الا شيئا واحدا، هو الامعان في كبت الحرية وتقييد حتى أصبح المواطن المغربي يندب حظه عن الفترة التي عاشها - في الانتظار - قبل مولد (غرافة الدستور)

حتما، ان البلاد على أبواب (الكارثة) نتيجة لهذا التلاعب المزري بمصالح الامة المغربية. ونحن لسنا في حاجة الى سرد كل ما كتبه كاتب هذا الدستور المجهول من أبواب وما تفرع عنها من فصول، والتي يناقض بعضها البعض الآخر، أو جاءت تافهة (غاوية) نحن، سنقتصر منها على بعض النقاط لتكون مثلا ناطقا بحقيقة هذا الدستور ...

يقول الدستور المزعوم ... ان المغرب دولة اسلامية ...

ومعناه اذا كان الدستور صادقا، أن البلاد ستطهر بموجب هذا الدستور من جميع المناكر التي حرمها الاسلام، والتي ترتكب جهارا بدون ما خجل، كشرب الخمر وأخذ أموال الناس بالباطل وقتل النفوس البريئة بغير حق، وتعذيب الابرياء في السجون والمعتقلات حتى يقضى عليهم، وكانتهاك حرمة شهر رمضان المعظم جهارا وحتى في داخل الادارة المغربية نفسها، وكالاستهزاء والاستخفاف بتلك الطائفة التي ما تزال تقوم بشعائر الاسلام في المساجد التي قيل ان البحر منها قد فتحت بجوانبها حانات الخمر، تشبيلا بالعلمين الذين يفتحون من قبل البحر بأنهم رجعيون، وكجعل حد لانتشار الخمارات في البوادي والقرى تشجيعا ساغرا للانحلال الخلقي والاجتماعي، وغيرها من الموبقات التي أهلكت الامة المغربية، وكادت أن تجعلها شبحا يتيه في مهاوي الفساد والانحلال ... فهل الحكومة التي ستتكون بموجب هذا الدستور وتكون تحت رحمة رئيس الدولة ستحمل على قطع دابر هذه الموبقات والمناكر وتقضي عليها بصفتها دولة وحكومة اسلامية ...؟ نرجو ذلك، ولكن ما الامر، لا نعتقده.

يقول الدستور المزعوم ... ان اللغة الرسمية للبلاد ... هي اللغة العربية.

حبذا ، لو كان حقا رصدقا !! ولكن الواقع يقول .. ان التدريس وتسيير الادارة العربية كلها في الجزائر وتونس وفي المدن وحتى لغة التخاطب بين المسئولين وبعضهم يباشر باللغة الدخيلة التي نالت التشريع بصفة اجماعية من الادارة الرسمية ، وأما اللغة العربية فقد حاول المحاربون القضاء عليها نهائيا ، مع أن المفروض يحتم أن تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في مراحله .

ان الواقع المر يقول "ان اللغة العربية في البلاد تزداد في قفص الاتهام" .. فهل الحكومة التي ستتمخض عن (صوت الريح) بموجب الدستور الجديد ، ستعمل على انقاذ لغة البلاد الرسمية ؟ نرجو ذلك ، ولكن من الاسف لا نعتقده ....

هذا ، والأدهى والأمر ، أن الدستور المزعوم قد حال بين الامة وبين مباشرتها أو حتى يكون لها يد في (السياسة الخارجية) للبلاد . ومعنى هذا أن مستقبل البلاد كما نراه سيبقى تحت رحمة الاقدار ، وفي (يد واحدة) تتصرف فيه كيف تشاء ، وشاء لها الغرور والملابسات من عبر مسار ولا منافر ، وهذه كارثة الكوارث ، ومنتهى الخسائس ...

ونظرا لهذا كله ، فاننا لا نعتقد أنه يوجد في البلاد من يقبل ما جاء به هذا الدستور المزعوم .. نعم ، لا ننكر أن هناك (ناسا) تعوزهم الشجاعة الادبية ، فلا يستطيعون المراجعة وهذه القضية - وهي القلة في المغرب ولله الحمد - ستقول (نعم) بلسانها ، وقلوبها تلعن الدستور وواضعيه ، ما في ذلك ريب ، ولكن الكلمة للشعب .

ويجدر ، فالواجب على مغربي ومغربية أن ينصحوا واضعي هذا الدستور المعدول عنه في الحين ، قبل أن يفوت الاوان ، وقبل أن يتسع الخرق على الراقع ، فيجنوا على أنفسهم ، وأن يطالبوا منهم استبداله بدستور يرضي الشعب ، بحيث لا يتردد في قبوله ، بأن يكون مبنيا على أسس متينة ، وعلى المصلحة العامة الحقيقية للبلاد والعباد ، بدون مواربة أو التواء ، وبكل اخلاص ونزاهة وأمانة كما ندعوا المغاربة الى التعبير عن رأيهم وارادتهم في قول الحق ، اذ لا داعي للجبن ، فالجبن هو الذي آل بنا الى الحالة التي عشناها فيما مضى ، والجبن وحده هو الذي جر علينا كل بلاء ، حتى استسلمنا للظالمين والمعتدين المفسدين .

.. ان المغرب في مفترق الطرق .. فاما الى الخير ، واما الى الشقاء الابدي والشر الدائم اما الى الاستقلال والحرية والاستقرار ، واما الى الفوضى والفتنة والاضطراب .. وعلى واضعي الدستور ، أن يدركوا هذا جيدا ، كما على الشعب المغربي أن يفهما .. والله الموفق .

(القاهرة في ١٠/١١/١٩٦٢

محمد عبد الكريم الخطابي

محمد عبد الكريم الخطابي

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

==========

لا نريد أن تكون أضحوكة الدستور المصنوع للمغاربة مؤخرا ، موضعا لمشاحات أو خلافات ، وأن تكون هدفا للمنازعات والخصومات ، ومحلا للجدل والمراء ، بين أبناء الامة المغربية .

فالبلاد في أمس الحاجة الى جمع الكلمة ، وتوحيد الصفوف ، من أجل البناء والتشييد ، ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية لكل أفراد المواطنين على السواء ، ومن أجل تحقيق الكرامة للمواطن حتى يحس بمواطنته في مجموعة الامة التي لم تأل جهدا في التضحية بشأن هذا الناموس الحيوي لها ، ألا وهو العدل والإنصاف ووضع الامور في نصابها ، حتى لا يتسرب الخلل الى العقول ، فتصبح البلاد في (مأزق) والعباد في فوضى .

فما دامت الامة المغربية أمة مسلمة تدين بدين الاسلام الحنيف ، وما دام في البلاد - والحمد لله - من يفهم هذا الدين القويم السليم ، فمن السهولة بمكان أن نجد الحل الصحيح لكل ما يعترض سبيلنا في حياتنا الاجتماعية .. بدون اللجوء الى التحيل ، والى الخداع والتضليل .

ولقد بين لنا الاسلام كيف نحيض ، وكيف نحكم ، وكيف نسير في شؤوننا . ، الامر الذي يجعلنا في غنى عن هذه الترهات التي دأب حكام البلاد على اللعب بها ، ولصالح من ؟ لسنا ندري ؟

وبالقاء نظرة عجلى على فكرة انشاء (دستور) ندرك أنها في الحقيقة لا تعني شيئا ، كما أن الدستور نفسه لا يعني شيئا ، ولا قيمة له بالنسبة للمواطنين .. وما الدستور في الواقع الا (عقد) كونتراتو - بين الحاكم والمحكوم ، ولا بد من موافقة كلا الطرفين على هذا العقد ، والا بطل من أساسه .. ذلك أن هذا العقد ، جاء نتيجة لتحكم الحاكم وسيطرته واستبداده ، فوضعوه لكي يجعل حدا للحاكم . وما فائدته ان وضع من طرف واحد .. وما جدواه ان وضع على وفق ارادة الحاكم . هل من المعقول أن ينص الدستور على نوع الحكم في البلاد ؟ ومتى كان الخلاف في هذا النوع من الحكم ... ؟ أعتقد أنه لا يوجد خلاف في الموضوع ، وانما المهم (العدل) والعدل فقط ، ولنا في دستورنا السماوي ما يجعلنا سواء منا الحاكم والمحكومين نسير على طريق الهدى والرشاد . واذا خالفنا القانون السماوي فلا مندوحة من الفشل ، وسنظل ندور حول عجلة الخرافات الى ما شاء الله .

ان التنصيص - في هذا الدستور المزعوم - على (ولاية العهد) ما هو الا تلاعب ، واستخفاف بدين الاسلام والمسلمين . اذ كلنا يعلم أن مسألة الامامة ، كانت دائما موضع خلاف بين علماء الاسلام منذ بعيد ، وما ذلك الا لعدم وجودها في القانون السماوي . هذا في الامامة ، وأما في ولاية

العهد ، فعلا خلاف أنها بدعة منكرة فى الاسلام ، وكلنا يعلم من أسسها ، ومن سعى فى خلقها ، فى ظروف معينة ، ولغاية معلومة . فاذا كانت مخالفة للشرع الاسلامى ، فلا محالة أن تكون موضع (تهمة) ... يقول امام المذهب ، مالك ابن أنس (ر) ليس من طلب الأمر ، كمن لا يطلبه " . وذلك لأن الطلب يدل على الرغبة ، والرغبة تدل على الاتهام ، وعدم الطلب يدل على الزهادة والنزاهة . ثم ان ولاية العهد اذا كانت مفروضة قسرا ، فلا تلتزم المسلمين ، اذ من المعلوم أن كل بيعة أو يمين كانت بالاكراه تكون باطلة .

ان المشكل ليس هو فى ولاية العهد ، ولا فى نوع نظام الحكم كما قلنا ، وانما المشكل هو ، هل نرجع الى الدين الاسلامى ، ونعمل بما يأمر به ، فيكون حاكمنا المسلم صورة صادقة للحاكم الاسلامى يرعى حقوق الناس ، ويحمى أنفسهم ، وأعراضهم ، وأموالهم ، أم لا ... ؟

هذا هو المشكل الحقيقى ، الذى يجب على واضعى الدستور المسطور أن يتدبره ، ويتفهموه . وما عداه ، فكله تحيلات ، وكله تدجيل ، ولا تنفع التحيلات ، ولا يفيد التدجيل ..

اذا كانت الامة المغربية أمة مسلمة ، فلا بد لحاكمها المسلم أن يكون مطيعا لله ، وبالخصوص فيما بينه وبين الامة المسلمة ، وعليه أن يستشير المسلمين فى كل الامور عملا بقوله تعالى " وأمرهم شورى بينهم " ، ويقول فى آية أخرى " وشاورهم فى الامر " . فأين نحن من مضمون هاتين الآيتين الكريمتين ... ؟ وكيف نوفق بينهما وبين من يريد الاكتفاء بالتحايل وخداع الامة فى أمر الشورى وغير الشورى ... ؟ لا شك أن التهمة موجودة وواضحة بشأن هذا الدستور المزعوم .

كلنا يعلم أن الرسول الكريم (ص) أمر باستشارة جماعة المسلمين ، رغم كونه (ص) مؤيدا من عند الله بالوحى ، ومعصوما — والله يعلم عصمة نبيه ونبيه — ومع ذلك أمر بأخذ رأى الجماعة ، وذلك للتسنين . فالحاكم المسلم بمقتضى الآيتين مأمور أمرا وجوبيا باستشارة الامة من غير أن تطالبه بها ، فكيف بحاكم يريد أن يخدع الامة بالانطلاء فى الوقت الذى تلح فيه هى فى طلب الاستشارة ؟

لقد نادى المغاربة بالدستور بعد أن فقد العدل ، وبعد أن سيطر الجور والظلم والطغيان ، ظانين منهم أنهم سيجدون (الحلاج) فى الدستور ، فاذا بهم أمام كارثة أخرى ألعن مما سبقها .... ان المغاربة لا يحتاجون الى دستور منمق بجمل وتعابير ، تحمص بين طياتها القيود والاغلال ، انهم يريدون تطبيق دستورهم السماوى الذى يقول :—

ان الله يأمركم بالعدل والاحسان ، ويقول " واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ، وغير ذلك من الآيات الكريمات التى جاءت دستورا سليما للامة الاسلامية .. وأما من خالف هذا الدستور فقد قال فيهم القرآن الكريم " وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا " ويقول الرسول الاكرم (ص) ان أخشى

الناس على الله ، وأبغض الناس الى الله ، وأبعد الناس من الله ، رجل ولاه الله أمر أمة محمد ، فلم يعدل فيهم " . ويقول عليه الصلاة والسلام " من مات غاشا لرعيته ، لم يرح رائحة الجنة "

ومرة أخرى نكررها فنقول " ان الاسلام كشريعة تدخل في كل شأن من شئون الافراد والجماعات ، وتنظم هذه الشئون في شكل أحكام ، ومناهج ، وتشريعات . . الامر الذي يجعلنا في غنى عن تحبير الجمل والكلمات على الاوراق لتذاع على الامة المسلمة بقصد التضليل . .

ولا نكون من المغالين اذا قلنا ، ان هذا الدستور المزعوم قصد به في الحقيقة تطويع الشعب المغربي ، وترويضه طوعا أو كرها حتى يصبح معتقدا بأن حكام البلاد يحكمون بتفويض من الله . وهذا شيء يتنافى مع معتقد الامة الحقيقي ، اذن فغير لواضعي الدستور أن يرجعوا الى الجادة المستقيمة حتى لا يتسببوا في الكارثة ، ويكونون هم الجناة .

لا بد وأن يكون دستور الامة المسلمة رابطة دينية ، والرابطة الدينية هي الرقابة الشديدة الصارمة على حياة الامة ومعتقداتها وأفكارها . . واذا لم يكن الدستور هكذا ، فلا شيء هناك . ولن تسعد الامة أبدا الا بالرجوع الى دينها ، ولن يسعد الحكام الا بالعمل من أجل هذه الرابطة الدينية بينهم وبين أفراد الامة حتى يستظل الجميع بظلال الايمان ، وشرائع السماء . . أما ما داموا يبتدعون شرائع جديدة ، ويشترعونها لانفسهم ، ويلزمون بها الامة ، فهيهات أن يصلوا الى نتيجة .

ان الامة المغربية مسلمة قبل كل شيء ، ولها في سنة رسولها الاعظم منبع لقانونها مع القانون السماوي الكريم . . يقول رسولنا (ص) " لقد تركتكم على البيضاء ، ليلها كنهارها ، لا يزيغ عنها بعدي الا هالك ، من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا ، فعليكم بما عرفتم من سنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ " ويقول (ص) " ان خير الامور كتاب الله ، وخير الهدى هدي محمد ، وشر الامور محدثاتها " . . وقال " وكل بدعة ضلالة " . . ويقول (ص) لا يقبل الله لصاحب بدعة صوما ولا صلاة ولا صدقة ولا حجا ولا عمرة ولا جهادا ولا صرفا ولا عدلا . يخرج من الاسلام كما تخرج الشعرة من العجين " . . ويقول (ص) " أبى الله أن يقبل عمل صاحب بدعة حتى يدع بدعته " . . ويقول (ص) " من أحيا سنة من سنتي قد أميتت بعدي ، فان له من الاجر مثل أجر من عمل بها من الناس ، ومن ابتدع بدعة لا يرضاها الله ورسوله ، فان عليه مثل اثم من عمل بها من الناس " . . ويقول " كل المسلم على المسلم حرام . دمه وماله وعرضه " . . . ويقول (ص) ان ما أتخوفه على أمتي ، أئمة مضلين " . . ويقول (ص) كيف بكم وبزمان يوشك أن يأتي ، يغربل الناس فيه غربلة ، وتبقى حثالة من الناس ، قد مرجت عهودهم وأماناتهم ، فاختلفوا وكانوا هكذا (وشبك بين أصابعه) قالوا ، كيف بنا يارسول الله اذا كان ذلك ، قال . . تأخذون بما تعرفون ، وتدعون ما

تتكرون ، وتجبلون على خاصتكم ، وتذرون أمر عامتكم " ...

ويحمد .... فلو أردنا استعراض ما جاء في الحديث الشريف ، وما أتى به القرآن الكريم من التشريعات السليمة لخير الامة الاسلامية ، لاحتجنا الى كثير من التطويل .. ونظرا لهذا فاننا نرى أن الاوفق والاصلح لواضعي هذا الدستور أن يعدلوا عنه حالا ، ويفكروا في ايجاد حل للمشكل الرئيسي ، ويتركوا جانبا هذه الانتكاسات التي يسببونها للامة المغربية المسلمة المؤمنة ..

وبهذه المناسبة أوجه ندائي الى الشعب المغربي كله بي قراه وحواضره وبواديه أن يتنبهوا للخطر الماحق الذي يهددهم عن طريق هذه اللعبة المفضوحة مسبقا ... فليس هناك دستور بالمعنى المفهوم للدساتير ، وانما فقط هناك حيلة ، ولا أخال المغاربة ستنطلي عليهم ، وقد شاهدوا مثيلات لها فيما مضى ...

القاهرة في ١/١٢/١٩٦٢

محمد عبد الكريم الخطابي